



SYRIA

الجمهورية العربية السورية
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

Statement of August 10th 2006

بيان الجمهورية العربية السورية أمام الفريق العامل حول الأقليات -
المنعقد في الفترة من ٨ إلى ١١ آب / ٢٠٠٦ :

السيد الرئيس،

من المعروف أن سوريا هي وطن يحتضن منذ آلاف السنين ثروة بشرية متنوعة من أصول عرقية ودينية مختلفة يتعايش أفرادها مع بعضهم البعض ضمن لحمة الشعب السوري .

يحمي القانون السوري جميع أفراد المجتمع السوري ضد أي نوع من أنواع التمييز لقناعة المشرع بأن في التنوع غنى وليس ضعفاً ، إذ يعاقب القانون بشدة على كل عمل أو كتابة وكل خطاب يقصد منه إثارة النعرات الطائفية أو العنصرية .

إن الإدعاء بوجود تمييز في سورية بحق المواطنين من أصول كردية أو بحق غيرهم من الأكراد اللاجئين الذين لا يحملون الجنسية السورية هو محاولة تشويهية ومرفوضة لنقل ما يسمى بالملف الكردي إلى سورية بفعل ما نجم عن احتلال العراق وتداعيات هذه الأزمة في غير دولة من الدول المجاورة للعراق . وباعتقادنا فإن كل مسعى لمد فتيل هذا الملف إلى داخل سورية هو إساءة كبيرة تقترفها جهات مغرضة للأكراد أنفسهم وللنيل من استقرار المجتمع السوري وتلاحمه وذلك بعيداً عن مسألة الأقليات وحقوقها التي هي بيت القصيد في عمل

وولاية هذه اللجنة الموقرة ، علاوة على أنه يتلاعب بالوحدة الوطنية في سورية حيث يشكل المواطنون السوريون من أصول كردية جزءاً لا يتجزأ منها ومصدر فخر واعتزاز لتاريخ أمتنا.

إن جميع المواطنين السوريين من أصل كردي يتمتعون بالجنسية السورية ولا توجد قوانين أو مراسيم خاصة بالأكراد ولا بأية شريحة أخرى من مكونات المجتمع السوري، على اعتبار أنهم ينضون تحت ظل القوانين والمراسيم السارية على باقي المواطنين السوريين على حد سواء .

ويترجم ذلك وجود أعداد كبيرة من الإخوة المواطنين السوريين من أصل كردي في الهيئات التدريسية للجامعات السورية وفي الجيش وقوى الأمن الداخلي وفي مجلس الشعب ومجلس الوزراء، وقد وصل أشخاص منهم إلى رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، وبناء على ذلك يعتبر المواطنون من أصل كردي مندمجين بالمجتمع السوري اندماجاً كاملاً يؤثرون فيه ويتأثرون به شأنهم في ذلك شأن بقية المواطنين السوريين.

واسمحوا لي السيد الرئيس أن أوضح بعض النقاط :

١- لا يوجد في الجمهورية العربية السورية ما يسمى مشكلة الأقلية الكردية أو غيرها من الأقليات، باعتبار أن الدستور الدائم لعام ١٩٧٣، وكذلك قانون العاملين الموحد وغيره من القوانين والتشريعات السورية لم تميز بين الأشخاص المتمتعين بالجنسية العربية السورية من حيث الحقوق والواجبات .

٢- بالنسبة لموضوع عديمي الجنسية من الأكراد فقد تم دراسة الحالات التي تقدمت بطلبات، وتم البت بأكثر من نصفها ويعود سبب التأخير إلى :

- استمرار العمليات العسكرية في العراق ونزوح عدد كبير من الأكراد العراقيين إلى سورية وتركيا .

- عدد كبير من مقدمي الطلبات لا يحملون أية وثائق تشير إلى وجودهم في سورية خلال السنوات السابقة .

٣- بالنسبة لتعيين الأكراد في المناصب السياسية، فإن العديد من المواطنين السوريين من الأصول الكردية قد تولوا مناصب هامة في الدولة من رئاسة مجلس الوزراء إلى العديد من المناصب الهامة في الوزارات .

٤- على صعيد التعليم في سورية فإن المساواة مكفولة بالدستور والقانون دونما تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب. وهناك منهج تعليمي واحد يتم تدريسه في المدارس السورية لجميع المواطنين ودونما استثناء كما يحدث في جميع الدول المستقرة .

٥- تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم والمواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات. والمواطنون السوريون من أصل كردي يمتلكون أراض وعقارات ويمارسون أعمالهم بحرية تامة في جميع المناطق في سورية .

٦- يمارس جميع المواطنين السوريين بمختلف قومياتهم أو دياناتهم شعائرتهم الخاصة بهم دون أي تمييز ولم نسمع يوماً في تاريخ سورية بأن هناك منع لأي طائفة من ممارسة عقيدتها، ونحن في سوريا نفخر بوجود بلدة تقع في ضواحي دمشق وهي معلولا يتكلم سكانها حتى اليوم باللغة الآرامية وهي لغة السيد المسيح . ومعروف عن سورية بأنها مهد الديانات والحضارات حيث

انصهرت على الأرض السورية حضارات عريقة متنوعة منذ آلاف السنين ومنها الآشورية والكنعانية والآرامية والفينيقية والسريانية. كما أن العديد من أبناء القوميات الأخرى اختاروا في العصور الحديثة الاستقرار في سورية هرباً من مآسي وحروب كانت تجتاح بلادهم مثل الأرمن والشركس والألبان والتركمان.

٧- أما فيما يتعلق بما جرى في شهر آذار ٢٠٠٤ فكان شجاراً بين جمهوري فريقي كرة القدم ، وهذه الأمور تحدث في كثير من الدول كما حدث على سبيل المثال في بريطانيا وألمانيا وبلجيكا عدة مرات ، وقد تدخلت الشرطة لتفريق الطرفين. ونتيجة التزاحم في الخروج من الملعب للأسف توفي عدد من الأطفال. وفي ١٣/٣/٢٠٠٤، قام البعض بإضرار النيران في الممتلكات العامة والخاصة وجرى الاعتداء على حياة العديد من ضباط وأفراد قوى الأمن الداخلي . فجرى توقيف عدد من المواطنين على أثر هذه الأحداث ونتيجة التحقيقات أطلق سراح القسم الأعظم منهم وقدم الباقي إلى القضاء المختص لثبوت اشتراكهم بأعمال تخريب مؤسسات ومنشآت عامة وخاصة، وذلك وفقاً للقوانين النافذة بشأن الشغب والتخريب والتعدي على الأملاك العامة. ولم يتعرض أي من الموقوفين للتعذيب والمعاملة السيئة وجرت جميع إجراءات التوقيف والتحقيق والمحاكمة وفقاً للقوانين والأنظمة التي لا تتعارض مع حقوق الإنسان . ولا يمكن تأويل أحداث الشغب والصدامات بطابع سياسي أو الإدعاء بانتقاص حقوق المواطنين السوريين الأكراد فهم جزء من النسيج الوطني السوري وإن اللاجئين الأكراد الآخرين غير السوريين الذين تخطوا الحدود من الدول المجاورة هرباً من واقع معين كان يحيق بهم، احتضنتهم سورية وهم

يستفيدون من جميع الحقوق التي يستفيد منها أمثالهم باستثناء حق المواطنة الذي لا يمنح إلا بموجب القانون أسوة بما هي عليه الحال في معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبشكل ينسجم مع دستور الدولة والتزاماتها التعاقدية بموجب العهدين الدوليين . ومؤخراً قرر السيد رئيس الجمهورية دراسة ملف منح الجنسية السورية لعدد كبير من هؤلاء اللاجئين الأكراد غير السوريين استناداً إلى دوافع إنسانية بحتة ولجمع شمل العائلات بالنسبة لمن تزوج من مواطنة أو مواطن سوري من بين هؤلاء .

وشكراً السيد الرئيس